

بنوكنا وأعمالنا

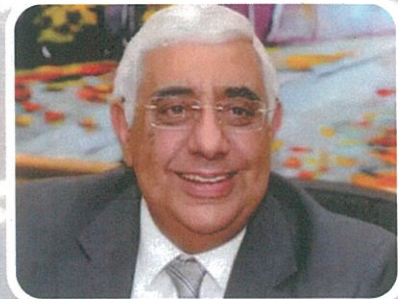
مجلة شهرية اقتصادية مالية مصرفية السنة الثامنة العدد 108 مارس 2025 السعر 20 جنيه



الدكتور محمد سعد الدين :

ارتفاع الاستثمارات الأجنبية

المباشرة 15% خلال 2024



المصرف المتحد

يعان وصول محفظة التجزئة

المصرفية إلى 8.3 مليار جنيه

بنهاية 2024

بدعم من مؤشرات التضخم ..

«أسعار الفائدة»



الصدوق لا يفرض شئ على الحكومة بالقوه أو التهديد أو الابتزاز

للظروف الطارئة والخارجة عن الإرادة التي تمر بها مصر نظرا للإوضاع التي تمر بها المنطقه

يقول البعض إن موافقه الصدوق علي الشريحه الرابعه ليس اقتصاديه بل سياسيا بإعاز من امريكا ... كيف نرد عليهم ؟

ناس عميان البصر والبصيره لأنهم لو نظروا الي الاصلاحات الاقتصادية التي تمت ما تفوهوا بهذا الهراء وسأذكر لك بعضها :

= نجاح الكثير من الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاح وتحرير النظام الضريبي وتعزيز الشفافيه الماليه وقد ساعدت هذه الإصلاحات في استقرار الاقتصاد المصري وجذب استثمارات اجنبيه مباشره مما يعكس التزام الحكومه المصريه بالإصلاحات الضروريه

= شهد الأقتصاد المصري تحسنا ملحوظا في مؤشرات النمو الأقتصادي بالرغم من الظروف العالميه والأقليمييه الصعبه وتعزز سوق العمله وزادت الاحتياطيّات النقديه الأجنبيّه = الإصلاحات التي طالت القطاع المالي و المصرفي ساعدت في تعزيز ثقّه المؤسسات الدوليه في الأقتصاد المصري أدي ذلك الي تسهيل دخول الشركات الأجنبيّه الي السوق المصري وتحسين بيئه الأعمال أدي الي زياده الأستثمارات الأجنبيّه في مختلف القطاعات الاقتصادية

= اتخذت إجراءات أدت الي تحسين موقف مصر أمام البنك الدولي مثل تفليس الأنفاق الحكومي ... زياده الأيرادات عبر تحديث النظام الضريبي



والأقتصاد أحيانا ويضغط علي الدول لأغراض سياسيه أمريكيه ولكن هذا لم يحدث حتي الآن مع مصر وإذا حدث سنلغي الأتفاق معه فورا لأن كرامه مصر وأمنها القومي فوق كل إعتبار .

لماذا وافق البنك الدولي دون عراقيل وشروط تعودنا عليها ؟

طبقا لما اعلنه د . محمد معيط المدير التنفيذي في البنك الدولي إن مصر ستحصل علي الشريحه الرابعه من القرض وقدرها 1,2 مليار دولار بعد موافقه مجلس المديرين التنفيذيين علي الإصلاحات الأقتصاديّه في مصر ومنها تخفيض معدل التضخم ... زياده الأحتياطيّات من العمله الأجنبيّه والتي وصلت الي 47,4 مليار دولار ... تحرك وزاره الماليه لتحقيق فائض أولي ... وتخفيض الدين الحكومي , وإن صندوق النقد الدولي تفهم طلبات مصر بتأجيل بعض الأجراءات ضمن برنامج إصلاح الأقتصادي نظرا



**الصدوق ليس وصي
علي الأقتصاد المصري**



**تعجب من اللذين
يغيروا جلداهم بين ليله
وضاها**



بالرغم من الظروف
العالمية والإقليمية
الصعبة فإن مؤشرات
النمو الاقتصادي
جيدة



تقليل الأنفاق
الحكومي وزيادة
الإيرادات بعد تحديث
وتوسعه النظام
الضريبي والنجاح في
التوازن المالي أدي
الي تحسن موقف
مصر أمام البنك
الدولي



وضاها فقبل ايام من موافقه الصندوق
كانوا يراهنون علي رفض الصندوق سياسيا
باعاز من امريكا للموقف الصلب لسياده
الرئيس الذي أبداه تجاه مشروع ترامب
في غزه ورفضه دعوته لزياره البيت الأبيض
ولم تمضي ساعات حتي غيروا رأيهم الي
النقيض .

إن مبلغ الشريحه ليس كبيرا فهي لا
تزيد عن بعض أعمده المونوريل فلماذا
نوليها هذه الأهميه ؟

ترجع أهميته إنه في الوقت الذي
يشهد فيه العالم اضطرابات سياسيه
واقصاديه كبيره تزيد هذه الموافقه
الدعم لمصر وترجع أهميتها ايضا الي
= تعزيز الأحتياطي النقدي واستقرار

وتوسيع قاعدته ... والنجاح في التوازن
المالي

= تحقيق بيئه إقتصاديه مستقره أدت
الي تدفقات استثماريه اجنبيه مباشره
وأيضا قدره الأقتصاد المصري علي التعامل
مع الازمات الطارئه مثل انخفاض دخل قناه
السويس بنحو 7 مليارت دولار وهو مبلغ
ليس قليل .

بناء علي هذه النقاط التي ذكرتها
وغيرها والتي تدل علي نجاح الأقتصاد
المصري وقدرته علي مواجهه الأزمات
واستمرار قدرته علي الثبات تمت موافقه
البنك الدولي علي الشريحه الرابعه وليست
لأسباب سياسيه كما يدعي المغرضون
الذي أعجب من تغير مواقفهم بين ليله



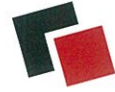
كبري لمستقبل مصر فهي توفر فرص عمل جديدة وتحسن جوده الحياه وتخلق بيئه استثماريه جاذبه ويرتبط ذلك كله باستقرار سعر الصرف الذي يساعد علي استيراد المواد الخام اللازم للصناعه مما يدعم القطاع الصناعي والزراعي ويعزز من تنافسيه المنتجات والسلع المصريه في الاسواق العالميه .

مع هذه الإيجابيات إلا أن هناك تحديات تواجه الحكومه مرتبطه بشروط قرض البنك الدولي كيف تواجهها الحكومه ؟

نعم هناك تحديات مرتبطه بهذا القرض واصلاحات مطلوبه ملتزمه بها الحكومه والتي تشمل تعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق ضبط مالي أكثر صرامه وتحسين مناخ الاستثمار وإعادة هيكله بعض القطاعات الحكوميه وتحقيق مزيد من انضبات الانفاق العام وتخارج الدوله من الشكات المملوكه لها لصالح القطاع الخاص وكلها تحديات ثقيله أرجوا أن توفيق الحكومه في التغلب علي هذه التحديات ومن اكبر التحديات أن هذه الاصلاحات سوف يكون لها تأثيرات إجتماعيه تتطلب حكمه من الحكومه لتجنب الآثار السلبيه علي الطبقات الأقل دخلا فهي مطالبه بتحقيق توازن بين تنفيذ الاصلاحات الضروريه والحفاظ علي الأستقرار الجتماعي لضمان تحقيق الفوائد الأقتصاديّه المرجوه لجميع فئات المجتمع .

حدث تأجيلات ومناقشات كثيره قبل الموافقه علي الشريحه الرابعه فهل سيتكرر ذلك مع الشريحه الخامسه وما بعدها ؟

العمله الذي يعكس الأقتصاد الكلي ايضاً لأي دوله ويحد من التقلبات الحاده في سعر صرف الجنيه ويحد من التضخم الناتج عن تقلبات سعر الصرف = تؤدي الموافقه من البنك الدولي الي تحسين التصنيف الأئتماني وزياده ثقّه المستثمرين فهو مؤشر إيجابي للأسواق العالميه تعزز ثقّه المستثمرين الأجانب والمحليين في استقرار الأقتصاد المصري مما يجذب الأستثمارات الأجنبيّه المباشره وهو ما تحتاجه مصر لدفع عجله التنميه = تعتبر المشروعات القوميّه الكبري مثل البنيه التحتيه والطاقه والتكنولوجيا والتصنيع والتوسع الافقي والرأسي في الزراعه والتعليم والصحه ذات اهميه



هناك تحديات مرتبطه بهذا القرض واصلاحات مطلوبه ملتزمه بها الحكومه والتي تشمل تعزيز دور القطاع الخاص وتحقيق ضبط مالي أكثر صرامه



حسب الاتفاق مع صندوق النقد أن قيمة القرض علي ثمانيه شرائح تمتد من ديسمبر 2023 حتي سبتمبر 2026 بقيمة ثمانيه مليار دولار وتم صرف اربعة شرائح بقيمة 3,5 مليار دولار والمفروض ان تحصل مصر علي الشريحه الخامسه والتي لم يحدد ميعادها بدقه بعد وايضا سيتم صرفها طبقا للقواعد التي اتبعت في الشرائح السابقه وعموما لن تكون شروط قاسيه في هذه الشريحه وما بعدها من شرائح وذلك لأن مصر نفذت الجزء الأصعب من برنامج الإصلاح الأقتصادي وأهمها ترشيد ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات والوقود بشكل تدريجي لكي تفوق وتتنعش الموازنه العامه للدولة أيضا إتاحة الفرص للقطاع الخاص وتبني الدوله الطروحات الحكوميه لبيع حصصها في الشركات التابعه لها للقطاع الخاص وتقليل تدخلها في الاقتصاد لذلك اربي أن الشريحه الخامسه لن تكون شروطها كثيره وستكون معقوله ربما الاسراع في سرعه الطروحات الحكومي أو مطالب تخص حاجات فنيه خاصه بالموازنه العامه والأنفاق والأصلاحات الماليه

ومع نهاية الحوار ما توقعك لمستقبل الأقتصاد المصري ؟

رغم المشاكل المحيطه بنا من كل جانب والصراعات علي كل الحدود ومحاولات الخبثاء كارهي مصر الزج بنا في مشاكل وحروب لا ناقه لنا فيها ولا جمل إلا أنني ثقتي في حكمه وقدره الرئيس السيسي في تخطي كل هذه المشاكل لا حدود لها واقول لك حقيقه أنا متفائل لمستقبل الأقتصاد المصري فمع استقرار مصر وتنفيذ برنامج الإصلاح الأقتصادي فمن المتوقع أن تشهد مصر تحسنا تدريجيا في معدلات النمو وفي معدلات التضخم التي انخفضت كثيرا عن ذي قبل حسب تقرير البنك المركزي والذي يتوقع انخفاضا أكثر في الشهور القادمه أيضا ومع الهدوء المنتظر قريبا علي الحدود المصريه سنشاهد زياده كبيره في حجم الأستثمارات الأجنبيه والمحليه المباشره . ولكن يجب علي الحكومه توسيع قاعده الأنتاج المحلي وتقليل الاعتماد علي الأستيراد وهذا يؤدي الي تعزيز الأستقرار الأقتصادي علي المدى المتوسط والبعيد .

